للأرض ورؤساء العائلات القديمة ذات النفوذ واغنياء التجار؛ بينما كان اربعة فقط من اعضائها هم الذين يمكن اعتبارهم ممثلين للطبقة الوسطى[٤].

وعلى هذا النحو بدت هذه الطبقة، تاريخياً، شديدة التمسّك بالاساليب الشرعية في العمل السياسي. فكان ملاذها في مواجهة الخطر الصهيوني هو العمل الدبلوماسي: وفود الى اسطنبول، أو لندن، وعرائض ومؤتمرات وتصريحات، في اطار محاولات ترمي الى تغيير التزام حكومة الانتداب تجاه الصهيونية عبر الاقناع والنقاش والتحذيرات بالاساس. وكان آخر ما في جعبتها الاشارة الى احتمالات اندلاع العنف، أي التهديد بالانتفاضة الشعبية، لكن دون بذل جهد ملموس لدعم فاعلية الحركة الوطنية بحيث تتخطى التحرّكات الشعبية عفويتها لتشكّل أكثر من تهديد مؤقت للسيطرة البريطانية والاستيطان الصهيوني. وهذه هي الحدود التي تتفق عليها المؤلفات التاريخية عن الحركة الوطنية الفلسطينية لدور هذه الطبقة[٥]. ومن أجل فهم الاساس الاجتماعي لهذه الطبقة، لا بد ان نأخذ في الاعتبار اننا نتحدث عن مجتمع اقتطع مرتين: اولاهما عندما تمّ اقتطاع فلسطين من منطقة الشام عموماً، وثانيتهما عندما تمّ اقتطاع نحو ثلاثة أرباع فلسطين العام ١٩٤٨، حيث أقيمت عليها اسرائيل. اما القسم الباقي من فلسطين، والذي نتحدث عن الاساس الاجتماعي لـ «طبقة الوجهاء» فيه، فقد أُلحق جزء منه بالاردن (الضفة) والجزء الآخر بمصر (قطاع غزة) قبل ان يتعرّض للاحتلال الاسرائيلي. ويمكن القول ان الاساس الاجتماعي الذي استندت اليه «طبقة الوجهاء» في الضفة والقطاع هو العائلة بالاساس كما كان الحال في المجتمعات العربية عموماً، حيث كادت العائلة ان تشكّل مجتمعاً قائماً بذاته، قبل ان تتعرض هذه المجتمعات للتحديث بدرجات مختلفة. لكن على عكس الحال في معظم المجتمعات العربية، لم تكن الثروة المرتبطة بملكية الارض أساساً هي وحدها اساس تميّز عائلات معيّنة لتشكيل «طبقة الوجهاء». ففي فلسطين كانت هناك أهمية خاصة لعائلات ارتبطت بالمؤسسة الدينية، او الفئة العسكرية العثمانية خلال أربعة قرون من السيطرة التركية، والتي حصلت، تاريخياً، على هيبة ونفوذ كفلا لها الصدارة الاجتماعية. وساعد على ذلك الغياب التاريخي لطبقة اقطاعية مالكة للاراضي في فلسطين، على الرغم من وجود الملكية الخاصة للاراضي منذ صدور قوانين اصلاح الارض العثمانية في العامين ١٨٥٦ و١٨٥٨.

فالملكيات الزراعية الكبيرة التي عرفتها فلسطين التاريخية كانت أقل بكثير من معدل الملكيات الشائع في المشرق العربي. فلم تكن الملكيات الكبيرة في فلسطين تزيد عمّا يتراوح بين ٥٠ و٦٠ ألف دونم في أقصى الاحوال (عائلات الشوّا وعبدالهادي والحسيني والتاجي والبرغوثي والجيوسي والطبري)[٦]. وهذا معدّل يقل بوضوح عمّا كان معروفاً في مصر وسوريا، وحتى لبنان، مثلاً. كما لم تكن الملكيات الكبيرة تمثّل، تاريخياً، أكثر من ١٩,٢ بالمئة من مجموع الاراضي الزراعية، وهي الملكيات التي تزيد على خمسة آلاف دونم. اما الملكيات المتوسطة التي تتراوح بين ألف وخمسة آلاف دونم، فكانت نسبتها حوالى ٨,٢ بالمئة من مجموع الاراضي. وكانت بقية الاراضي مملوكة لعائلات تقل ملكيتها عن ألف دونم؛ حوالى ٣٥,٨ بالمئة منها تتراوح ملكيتها بين مئة وألف دونم، و٣٧,١ بالمئة منها تقل ملكيتها عن مئة دونم[٧].

ولذلك لم يكن ملّاك الاراضي يمثلون سوى قطاع من «طبقة الوجهاء» التي ضمّت، أيضاً، كبار التجار، الى جانب العائلات التي انبثقت مكانتها الاجتماعية من انسابها، او من وظائفها الرمزية التقليدية، كحراسة الاماكن المقدسة، سواء الاسلامية او المسيحية.

ولا يتسع المجال، هنا، لمزيد من التفصيل بشأن الاساس الاجتماعي لـ «طبقة الوجهاء»